كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الحادية عشرة باللغة العربية: لا النافية للجنس

اسم المحاضرة الحادية عشرة باللغة الإنكليزية: No Denying Sex

لاَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ
عملُها ، وشروطُ عملها

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِى نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

- عرِّف لا التي لنفي الجنس .
- لا النافية للجنس ، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النّفي للجنس كلِّه (أي : يُرَادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصّاً ، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت : لا رجَل في الدار، فالمعنى : ليس في الدار أحدٌ من الرجال ، لا واحد ، ولا أكثر ؛ ولذلك لا يجوز أن تقول : لا رجلَ في الدار بَلْ رَجُلاَن؛ لأن (لا) في هذا المثال ليست َنصّاً في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس ، وهذه تُسمى لا النافية للوَحْدَة وهي المشَبَّهة بليس إذ يقع بعدها الاسم مرفوعا ، نحو : لا رجلٌ قائماً بل رجلان ، فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد ، وغير جائز على تقدير نفي الجنس .

- ما عمل لا النَّافية للجنس ؟ وما شروط عملها ؟
- لا النَّافية للجنس تعملُ عَمَلَ إنَّ فتنصب المبتدأ ويُسَمَّى اسمها ، وترفع الخبر ويُسَمَّى خبرها . ولا فرق في عملها سواء تكرَّرت ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، أَم لم تتكرر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ ونحو قولك : لا غُلامَ رجلٍ قائمٌ .

وعملها مع التكرار جائز ، وعملها مفردة (بدون تكرار) واجب ، ولكنها لا تعمل سواء تكررت ، أم لا ، **إلاّ بعد اكتمال شروطها** ، وهي :
1- **أن تكون نَصّاً في نفي الجنس** ، كما بيّنا في السؤال السابق .
2- **أن يكون اسمها ، وخبرها نكرتين** . فلا تعمل في المعرفة ، وأمَّا ما ورد من المعرفة فَمُؤَوَّل بنكرة ،كقولهم : " قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لها " وقد أَوَّلها ابن عقيل: " ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها ". والذي يدلّ على أنَّ (أبا حسنٍ) مُعَامَلٌ مُعاملة النكرة وصفه بالنكرة ، كقولك : لا أبا حسنٍ حَلاَّلاً لها . **وأوَّلها** غيره من العلماء بتأويلين آخرين ، أولهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثلَ أبي حسن لها ، **وثانيها** : أن ُيجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس ، وكأنه قد قيل: ولا فيصلَ لها ، وذلك مثل تأويلهم : (لايوسفَ اليوم ولاعنترةَ) في باب الاستعارة ، بيوسف المتناهي في الْحُسْن، وعنترة المتناهي في الشجاعة ، والتأويل: لا جميل كيوسف، ولا شجاع كعنترة. وضابطه : أن يُؤوَّل الاسم بما اشْتُهِر به من الوصف. والقول بأن الكلام على حذف المضاف أَظْهر.

3- **ألاَّ يَفْصِل بينها وبين اسمها فاصل** . فإن فُصِل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فالفاصل هنا الخبر ؛ ولذلك أُلْغِيَ عملها .
4- **ألاّ يدخل عليها جارٌّ** . فإن دخل عليها جارّ أُلغيت ،نحو : جئت بِلا زادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ .

أحوال اسم لا النافية للجنس
وأحكامها الإعرابية

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ
وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلاَ
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَو مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبَا

- اذكر أحوال اسم لا النافية للجنس ، وما الحكم الإعرابيّ لكل حالة ؟
- لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاثة أحوال ، هي :
1- **أن يكون مضافاً** ، نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ .
وحكمه : النّصب ، مع ملاحظة أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ لأن المضاف إلى نكرة يكون نكرة . فإذا أُضيف إلى معرفة بطل عملها ؛ لأن اسمها أصبح معرفة بالإضافة .

2- **أن يكون مضارعاً للمضاف** (أي : مُشابها له) ويُسمَّى: الشَّبيه بالمضاف، وهو كل اسم له تعلُّق بما بعده ، إمَّا تعلّق بعمل ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ،
ولا خيراً مِنْ زيدٍ راكبٌ (فجبلاً ، ومن زيدٍ) معمولان لـ (طالعاً) و(خيراً). وإمّا تعلّق بعطف، نحو: لا ثلاثةً وثلاثين عندنا (فثلاثين) معطوفة على ثلاثة .
وحكمه : النَّصب أيضا. واعلم أنّ الشبيه بالمضاف يُسمى: مُطَوَّلاً، ومَمْطُولاً، (أي : مَمْدُوداً) .
3- **أن يكون مفردا** (أي: ليسَ مُضافا ، ولا شبيهاً بالمضاف) فيدخلُ فيه المثنى، والجمع. **وحكمه**: البناء على ما كان يُنصب به ، فإن كان مفردا ليس مثنى ، ولا جمعا بُني على الفتح ؛ لأنّ المفردَ نَصْبُه بالفتح ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ .
وإن كان مثنى ، أو جمع مذكر سالماً بُني على الياء ؛ لأن نصبهما بالياء نحو: لا مُسْلِمَيْنِ خائفان ، ونحو : لا مُسْلِمِينَ خائفون . وإن كان جمع مؤنث سالماً بُني على الكسرة ؛ لأن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، نحو : لا مسلماتِ مُتَبَرِّجَاتٌ . وكل ما سبق مبني في محل نصب اسم لا.

- ما سبب بناء المفرد ؟
- سبب بنائه ؛ لكونه مركَّباً مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كالأعداد المركّبة من أحدَ عشَرَ إلى تسعةَ عشرَ .

- اذكر مذاهب العلماء في بناء المفرد .
- ذهب الكوفيون ، والزَّجاج : إلى أنّ (رجل) في قولك : (لا رجلَ) معربٌ ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء .
وذهب المبرِّد : إلى أن (مُسلمَين ، ومسلمِين) معربان منصوبان بالياء ، وحجته أنّ التثنية، والجمع من خصائص الأسماء فلا تكون مبنيّة ؛ لعدم شبهها بالحرف الذي ليس من خصائصه التثنية ، والجمع ومع ذلك فهو متفق مع الجمهور على بناء اسم (لا) المجموع جمع تكسير مع أن الجمع من خصائص الأسماء وهذا نقض لمذهبه المخالف للجمهور فهم يرون بناء اسم لا النافية للجنس المفرد سواء كان واحداً ، أم مثنى ، أم جمعاً بأنواعه .
وأما جمع المؤنث السالم فَلِلْعُلماء فيه أربعة مذاهب ، هي :
1- أنْ يُبنى على الكسرة من غير تنوين . وهذا مذهب جمهرة النحاة ، نحو :
لا مسلماتِ سافراتٌ . ومنه قول الشاعر :
إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ
فقد وردت الرواية ببناء اسم لا(لذّات) على الكسرة ، كما كان يُنصب بها في حالة الإعراب .
2- أنْ يُبنى على الفتحة . وهذا مذهب المازني، والفارسي، ورجّحه ابن هشام .
3- أَنْ يُبْنى على الكسرة مع بقاء التنوين . وهذا مذهب ابن مالك ، ونقله عن قوم ، وجَزَمَ به في بعض كتبه. وحجتهم أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين مُقابلة، وهو لا يُنافى البناء فلا يُحذف.
4- جواز بنائه على الكسرة، وعلى الفتحة. وزعم شُرَّاح الألفية أن البيت السابق رُوي بالوجهين (لَذَّاتِ).

- ما مراد الناظم بقوله : " وَبعْدَ ذاكَ الْخَبرَ اذكُرْ رافعَهُ " ؟ وما الرَّافِعُ للخَبَر ؟
- مراده : أن يُذْكَرَ الخبرُ مرفوعا بعد اسم لا .
والرّافع للخبر (لا) نفسها عند الناظم وجماعة ،أما عند سيبويه فالرافع له (لا) نفسها إنْ كان اسمها مضافا ، أو مشبهاً بالمضاف ، أما إن كان الاسم مفرداً فاخْتُلف فيه ، فذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع على أنه خبر المبتدأ وليس مرفوعاً بـ (لا) لأن مذهبه أنّ (لا) واسمها المفرد في محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في حالة المفرد إلاّ في الاسم فقط. وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مرفوع بـ (لا) فتكون لا عاملة في الاسم ، والخبر كما عملت فيهما مع المضاف ، والمشبَّه به .

- إلام أشار الناظم بقوله : " والثاني اجعلا .... إلخ " ؟
- أشار بذلك إلى أنه إذا أُتِي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ، ونكرة مفردة وتكررت (لا) نحو : " لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله " جاز فيهما ، (أي : في اسم لا الأولى ،واسم لا الثانية) خمسة أَوْجُه ؛ وذلك لأن المعطوف عليه (حَوْلَ) إمّا أَنْ يُبْنى مع لا على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع ، وذلك على النحو الآتي :
أولا: إن بُني المعطوف عليه معها على الفتح جاز في الثاني المعطوف (قوة) ثلاثة أوجُه :

1- **البناء على الفتح** ؛ لتركّبه مع لا الثانية ، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل إنّ ، نحو: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله . ومنه قراءة أبي عمرو ، وابن كثير قوله تعالى ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ بفتح بيع ، وخُلة ، وشفاعة ؛ وذلك بناءً على تركيب لا الثانية مع اسمها كتركيب لا الأولى مع اسمها . و(لا) في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إنّ ، والاسم المفتوح بعدها اسمُها مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها في الأولى الجار والمجرور (فيه) وفي الثانية، والثالثة محذوف لدلالة ما قبله عليه .

2- **النصب عَطْفاً على محل اسم (لا) الأولى** ؛ لأنّ محلها النصب، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف غير عاملة ، نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله . ومنه قول الشاعر :

لا نَسَبَ الْيَـوْمَ وَلاَ خُلَّـةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ

فخُلّةً منصوب ؛ لأنه معطوف على محل اسم (لا) الأولى (نسبَ) ولا الثانية زائدة للتأكيد .

3- **الرّفع** ، وفيه ثلاثة أوجه :

أ- أن يكون معطوفاً على محل (لا) الأولى واسمها ؛ لأنّهما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة .

ب- أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون اسمها مرفوعاً .

ج- أن يكون اسم (لا) الثانية مرفوعاً بالابتداء ، وحينئذ تكون (لا) زائدة . ومثال ذلك كلِّه : لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله . ومنه قول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِـهِ لاَ أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

فَأَبُ : جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل (لا) الأولى مع اسمها، أو على أنّ (لا) الثانية عاملة عمل ليس ، وأب: اسمها والخبر محذوف ، وإما على أنّ (لا) الثانية ليست عاملة أصلا، بل هي زائدة ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف .

ثانياً : **إن نُصِب المعطوف عليه** جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة :

(البناء على الفتح ،والنصب ،والرفع) نحو: لاحولَ ولا قوَة ، ولا قوةً ، ولا قوةٌ، ونحو : لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ .

ثالثاً : **إن رُفع المعطوف عليه** جاز في الثاني المعطوف وجهان :

أ- **البناء على الفتح** ، نحو : لاحولٌ ولا قوةَ إلا بالله ، ونحو : لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ . ومنه قول الشاعر :

فَلاَ لَـغْوٌ وَلاَ تَـأْثِيمَ فِيهَا وَمَـا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

فالمعطوف عليه (لغو) مرفوع ؛ لأن (لا) مُلغاة ولا تعمل ، أو عَمِلت عمل ليس ،والمعطوف (تأثيمَ) مبني على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس؛ وبذلك عملت لا الثانية عمل إنّ .

ب- **الرفع** ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله ، ونحو : لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ برفع الأسماء الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو ، وابن كثير .

ولا يجوز النصب للثاني (المعطوف)؛ لأن جواز النّصب فيما سبق بسبب العطف على محل اسم (لا) ومحلّه النصب ، و (لا) هنا ليست ناصبة فيسقط بذلك النصب ؛ ولهذا قال الناظم : " وإنْ رَفَعْتَ أوَّلا لا تَنْصِبا ".

- لَخِّصِ الأوجهَ الخمسة الجائزة في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله .

1- **بناء الاسمين** ، على أنَّ (لا) الأولى، والثانية عملتا عمل إنّ ، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

2- **رفعهما** ، على أن (لا) الأولى ، والثانية عملتا عمل ليس ، أو على أنهما مُهملتان ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله .

3- **بناء الاسم الأول على الفتح ، ورفع الثاني** ، على أنّ الأولى عاملة عمل إنّ ، والثانية عاملة عمل ليس ، أو مهملة ، نحو : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله .

4- **رفع الأول ، وبناء الثاني على الفتح** ، على أن الأولى عاملة عمل ليس ، أو مهملة، والثانية عاملة عمل إنّ ، نحو : لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله .

5- **بناء الأول على الفتح ، ونصب الثاني بالعطف** على محل اسم (لا) الأولى ، نحو : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله .

أحكام نعت اسم لا المبني

وَمُفْـرَداً نَعْـتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِـى فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَـعْ تَعْدِلِ

- ما حكم نعت اسم لا المبني ؟

- إذا كان اسم لا مبنيا (مفرداً) ونُعِت بمفردٍ جاء بعده مباشرةً (أي :لم يَفصل بينهما فاصل) جاز في النعت ثلاثة أوجه :

1- **البناء على الفتح** ؛ لتركّب النعت مع الاسم ، نحو : لا رجلَ ظريفَ .

2- **النصب** ، مُراعاة لمحل اسم (لا) ، نحو : لا رجلَ ظريفاً .

3- **الرفع** ، مراعاة لمحل لا واسمها ، نحو : لا رجلَ ظريفٌ ؛ وذلك لأنَّ لا واسمها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه .

أحكام نعت اسم لا المعرب
وحكم الفصل بين اسم لا ، والنعت

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

- ما حكم الفصل بين اسم لا ، والنعت ؟ وما حكم نعت اسم لا المعرب ؟

- إذا فُصِل بين اسم لا، والنعت ، أو إذا كان النعت معربا (ليس مفرداً)
جاز في النعت وجهان فقط ، هما : 1- الرفع 2- النصب .

ولا يجوز البناء . **فمثال الفصل بين اسم لا ، والنعت** : لا رجلَ فيها ظريفٌ، برفع النعت (ظريف) ويجوز نصب النعت (ظريف)؛ فتقول : لا رجلَ فيها ظريفاً ، ولا يجوز البناء ؛ لأنّه إنّما جاز عند عدم الفصل لتركّب النعت مع الاسم ، ولا يمكن التركيب مع الفصل بينهما ، ولا فرق في هذا الحكم، وهو امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفرداً، ككلمة (رجل) في المثال السابق ، أو أن يكون المنعوت غير مفرد ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظريفٌ ، ويجوز : ظريفاً ؛ وامتنع البناء لأنه لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، وهو في هذا المثال شبيه بالمضاف.

أما مثال النعت المعرب - غير المفرد - فنحو قولك : لا رجلَ ذو شَرٍّ بيننا ، ويجوز النصب ؛ فتقول: لا رجلَ ذا شرٍّ بيننا. فالنعت هنا مضاف يجوز فيه وجهان : الرفع ، والنصب .

ومثال النعت الشبيه بالمضاف ، قولك : لا رجلَ راغبٌ في الشرّ عندنا ، ويجوز: راغباً ، بالنصب ويمتنع البناء ؛ لأنه لا يمكن التركيب إذا كان النعت ، أو المنعوت غير مفرد ، فالمضاف ، والشبيه بالمضاف لا يُبنيان مع (لا) ولا فرق في امتناع البناء بين أن يكون المنعوت مفرداً ،كما في الأمثلة السابقة ، وكما في قولك : لا رجلَ صاحبُ بِرٍّ فيها ، أو أن يكون المنعوت غير مفرد ، نحو : لا غلامَ رجلٍ صاحبُ برٍ فيها ، وذلك برفع النعت (صاحبُ) ونصبه .

كذلك لا فرق في ذلك بين أن يكون النعت غير مفصول عن اسم لا ، كما في المثال السابق ، أو أن يكون مفصولا ، نحو قولك : لا غلامَ رجلٍ فيها صاحبُ برّ ، برفع (صاحب) ونصبه .

وخلاصة ما سبق كلّه : أنّ النعت إذا كان مفرداً ، والمنعوت مفرداً ولم يُفْصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه : البناء على الفتح ، والنّصب ، والرفع .

فإن لم يكن كذلك تعيّن الرفع ، أو النصب ، ولا يجوز البناء .

حكم المعطوف إذا لم تتكرر لا النافية للجنس

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى

- ما حكم المعطوف على اسم لا النافية للجنس إذا لم تتكرر لا ؟

- إذا لم تتكرر (لا) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول : الرفع ، والنصب ، ولا يجوز البناء على الفتح ؛ فتقول : لا رجلَ وامرأةٌ ، و يجوز : لارجلَ وامرأةً ،ولا يجوز البناء على الفتح . وحكى الأخفش : لارجلَ وامرأةَ، (بالبناء على الفتح) وذلك على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال : لا رجلَ ولا امرأةَ ، ثم حُذِفت (لا) .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع ، والنّصب سواء تكررت لا ، نحو : لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ ، أولم تتكرر ، نحو: لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ ، ويجوز في المثالين : ولا غلامُ امرأةٍ .

هذا كلّه إذا كان المعطوف نكرة ، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حالٍ ، نحو : لا رجلَ ولا زيدٌ فيها ، ونحو : لا رجلَ وزيدٌ فيها ؛ لأن المعطوف في هذا المثال لا يصلح لعمل (لا) لكونه معرفة .

- ما حكم البدل من اسم لا ؟ وما حكم توكيده ؟

- إن كان البدل نكرة كاسم (لا) جاز فيه الرفع ، والنصب ، نحو: لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها ، ويجوز : لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها ، أمَّا إن كان البدل معرفة لم يَجُز فيه إلا الرفع ، نحو: لا أحدَ زيدٌ وعمرٌو فيها ؛ لأن البدل في هذا المثال لا يصلح لعملِ (لا) لكونه معرفة .

أمَّا التوكيد فإن كان معنوياً فيمتنع توكيد اسم لا به ؛ بناءً على أنّ التوكيد المعنوي لا يتبع نكرة ؛ لأن ألفاظه معارف - وفي توكيد النكرة بألفاظ المعنوي خلاف سيأتي بيانه إن شاء الله في باب التوكيد - وأما إنْ كان التوكيد لفظيا فالأَوْلى في اللفظي منه أن يكون على لفظ المؤكَّد مجرَّداً من التنوين ، ويجوز رفعه ، ونصبه .

أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

- اذكر أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس .

- إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بَقِيت (لا) على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرُها ؛ فتقول : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ وأَلاَ غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟ وأَلاَ طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟

وكذلك حكم المعطوف ، والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها، وهذا هو قول ابن مالك في هذا البيت- وهو قول فيه تيسير وإيضاح-.

ويذكر ابن عقيل أنَّ في المسألة تفصيل ، وذلك على النحو الآتي :
1- **إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخ** ، نحو : أَلاَ رُجُوعَ وقَدْ شِبْتَ ؟ **أو قُصِد به الاستفهام عن النّفي** ، نحو : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ فالحكم حينئذ كما ذكر ابن مالك (أي : لها سائر الأحكام السابق ذكرُها) .
2- **إذا قُصدَ بـ (أَلاَ) التَّمَنِّي** - وهو كثير-، نحو : أَلاَ ماءَ ماءَ بارداً؟ ونحو:
أَلاَ مالَ فَأُساعدَ المحتاج ؟ .
فمذهب المازني : أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، كما ذكر ابن مالك .
ومذهب سيبويه : أنه يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يكون لها خبر ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا يجوز رفع التابع النعت ، أو العطف مراعاة لمحل لا واسمها ؛ لأن مذهب سيبويه ومن معه : أَلاَّ يُتْبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة ؛ فقولهم :
ألا ماءَ ماءَ بارداً ؟ كلمة (ماء) الثانية نعت للأولى مبينة على الفتح ؛ لأنها بمنزلة المركَّب المزجى مع اسم (لا) ويمتنع رفعها عند سيبويه إذا راعَيْتَ محل لا مع اسمها . ويجوز رفعها عند المازني على اعتبار محل لا مع اسمها وهو الابتداء ، ويتعيَّن تنوين (بارداً) لأن العرب لم تُركِّب أربعة أشياء .

حذف خبر لا النافية للجنس

وَشَاعَ فِى ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُـرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

- متى يمكن حذف خبر لا النافية للجنس ؟ وما حكم حذفه ؟
- إذا دلّ على خبر لا النافية للجنس دليلٌ وجب حذفه عند التَّمِيمِيْينَ ، والطَّائِيْينَ ، وكَثُر حذفه عند الحجازيين ، نحو أن يُقال : هَلْ مِنْ رجلٍ قائمٌ ؟ فتقول : لا رجلَ ، بحذف الخبر (قائمٌ) لأنه معلوم من السؤال ، وهذا الحذف واجب عند التميميين والطائيين ، وجائز بكثرة عند الحجازيين .
ولا فرق في هذا الحذف بين أن يكون الخبر ليس ظرفا ، أو جاراً ومجروراً ، كما في المثال السابق ، أو أَنْ يكون الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يُقال : هل عندك رجلٌ ؟ أو : هل في الدارِ رجلٌ ؟ ؛ فتقول : لا رجلَ . فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حذفه عند الجميع ، نحو قوله ﷺ : " لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ " .